نظرات في النّحو الوظيفيّ قرينة المطابقة إنموذجًا

أ. د. آلاء عبد نعيم الزركاني
جامعة واسط / كلية الآداب / قسم اللُّغة العربية

المُقدّمة

النحو الوظيفي، نحو يقوم على دراسة وظيفة اللُّغة في إطارها الاستعماليّ بوصفها نسقاً متكاملاً تسعى إلى تحقيق التَّواصل بين مستعمليها فضلاً عن دراسة الوظائف التّركيبية والدّلالية القائمة بين مكونين أو مكونات في المركب الاسمي أو الفعليّ، وتكوّن هذه الوظائف علاقات مشتقة حين يتم تحديدها على أساس موقع المكوّنات داخل بنية تركيبية معينة(١).

يتعامل النَحو الوظيفي مع النَّص اللُّغويّ على كونه مجموعة من الجمل البسيطة والمركبة تشكل وحدة تواصلية تربط بينها قوانين الاتساق. فالنَّص هو الذي يحدد البنية الداخلية للجملة إذ إنَّ كلاً من الجملة والنَّص يتضمن مستويين أساسيين هما ؛ المستوى العلائقي وفيه طبقتان، طبقة إنجازيه، وطبقة وجه، والمستوى التمثيلي وفيه ثلاث طبقات؛ طبقة التأطير وطبقة التسوير، وطبقة الوصف،(٢) وكما أنَّ للجملة نواة فإنَّ للنص نـ اة كذلك؛ فالنَّص مثل الجملة يقوم على وحدات صغرى، وهذه الوحدات تكون بشكل فقرات تربطها علاقات يحددها مضمون النَّص فتكون عندئذٍ مناظرة للعلاقات القائمة بين وحدات الجملة.

والنحو الوظيفي وإن كان مصطلحاً حديثاً إلا أنَّ تطبيقاته واردة في تحليل كثير من النّصوص اللُّغويَّة عند القدماء من النحويين، إذ إنَّهم انطلقوا من البنية إلى الوظيفية وهذا ما سنقف عليه من خلال دراسة قرينة المطابقة وبيان أثرها في التَّحليل النَّحويّ سواء أكان على مستوى الجملة أم النَّص ليتضح لنا أنَّ النحويين القدماء قد وقفوا على شذرات النَّحو الوظيفيّ في معالجاتهم النَّحويَّة تلك ؛ آخذين في الحسبان أنَّ الجملة والنَّص يتسقان ويكمل أحدهما الآخر كلاً وفق الوحدات التي يتضمنها والتي تسير في الوحدة الانجازية نفسها .

المطابقة

المطابقة لغةً تعني الموافقة ، والتطابق: الاتفاق، جاء في اللسان: ((المطابقة الموافقة والتَّطابق الاتفاق ، وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما))(٣) .

وفي اصطلاح النحويين ، يستعمل مصطلح (المطابقة) للتعبير عن خصائص الانسجام والتَّوافق بين العناصر اللُّغويَّة في الجملة العربيَّة ، وقد عبّر سيبويه (ت١٨٠هـ) بصورة عامَّة عن معنى المطابقة والمخالفة بقوله:((قد يوافق الشيءُ الشيءَ ثم يخالفه ؛لأنَّه ليس مثله))(٤). واستعمل الرضي هذا المصطلح صراحة ، إذ قال : ((ويُختار تأنيث الضَّمير لرجوعه إلى المؤنث أي (القصة) ، إذا كان في الجملة المفسِّرة مؤنث لقصد المطابقة ، لا لأنّ مفسِّره ذلك المؤنث، كقوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ** ﴾ (٥)))(٦) ، وكذلك ابن هشام(ت٧٦١ه)(٧) ، وابن عقيل (ت٧٦٩ه)(٨).

والمطابقة، قرينة لفظيَّة تعمل على توثيق الصَّلة بين أجزاء التَّركيب ، وتحصل في التعليق السياقي ما بين العناصر المكونة للتركيب النَّحويّ(٩). فبالمطابقة تتوثق ((الصِّلة بين أجزاء التَّركيب التي تتطلبها ، وبدونها تتفكك العرى، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلًا بعضها عن بعض ، ويصبح المعنى عسير المنال))(١٠) ، ولا يقتصر دور

المطابقة في رفع اللبس عن المعاني فحسب ، بل يعين على إبراز العلاقات بين الكلمات ، فلو أزيلت المطابقة عمّا ينبغي أن تكون فيه لخرج الكلام عن حدود الفهم[١١].

وقد حدّها الدّكتور تمّام حسّان بقوله: ((المقصود بالمطابقة الشركة في أحد المعاني العامة الآتية : التكلم وفرعيه ، الإفراد وفرعيه ، التَّعريف والتَّنكير، التَّذكير والتأنيث ثم الإعراب ، فإذا تحققت الشركة في بعض هذه المعاني لكلمتين دلّ ذلك على انتماء أحدهما للأخرى ، وبهذا تُعين المطابقة على الكشف عن بعض المعاني))[١٢] ؛ ولذا اتخذها علم اللُّغة الحديث ((وسيلة في التَّحليل الشكليّ للتَّراكيب اللُّغويَّة))[١٣] .

وللمطابقة عناصر يُعَبّر عنها بوساطة (المباني التَّصريفيَّة) التي يستدل عليها باللواصق والزَّوائد التي تلحق أوَّل الاسم أو الفعل ، أو آخرهما نحو: (ال) التعريف وحروف المضارعة ، وتاء التأنيث ، وما يدلُّ على التثنية والجمع ، والضمائر. فمجال المطابقة هو الصِّيغ الصَّرفيَّة ، والضمائر. فلا مطابقة في الأدوات ، ولا في الظَّروف إلّا في النواسخ المنقولة عن الفعلية ، فإنّ علاقاتها السِّياقيَّة تعتمد على قرينة المطابقة [١٤] . وتبرز مجالات المطابقة بين أجزاء التركيب في خمس صور يأخذ التطابق واحدًا من كلٍّ منها وهي :

١. العلامة الإعرابيَّة .
٢. التَّعيين (التَّعريف ، والتَّنكير) .
٣. النوع (التَّذكير ، والتأنيث) .
٤. العدَّد (الإفراد ، والتثنية ، والجمع) .
٥. الشخص (التَّكلم والخطاب والغيبة) .

وقد تكون المطابقة كليَّة ؛ أي في المجالات الخمسة ، على نحو ما في الصِّفة والموصوف أو جزئيَّة ؛ أي في مجال ، أو مجالين ، أو ثلاثة ، مثل ما نجده في المبتدأ والخبر، والمعطوف والمعطوف عليه ، والفعل والفاعل، ويظهر ذلك جليًا من خلال الوقوف على المحاور الآتية :

١. المطابقة بين المسند والمسند إليه .
٢. المطابقة بين النعت والمنعوت .
٣. المطابقة بين الضمير ومرجعه .

١. المطابقة بين المسند والمسند إليه :

تتألف الجملة العربيَّة من ركنين أساسين هما : المسند والمسند إليه ، فالمسند هو المخبر به ؛ أي : المتحدث به وهو (الخبر ، أو الفعل) ، والمسند إليه ، هو المخبر عنه ؛ أي المتحدث عنه (المبتدأ أو الفاعل)[١٥]. وكلّ من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلّا به[١٦] ،((حيث يشكل الاتصال بينهما كثيرًا من العلاقات التي تكشف عن مستويات الدّلالة))[١٧]. والإسناد إمَّا أن يكون في الجملة الاسميَّة، أو في الجملة الفعليَّة .

أ . المطابقة في الجملة الاسمية (بين المبتدأ والخبر) :

أشرنا سابقًا إلى أنَّ المطابقة قد تكون كليَّة أو جزئيَّة ، وشرط المطابقة في المبتدأ والخبر جزئيَّة لا كليَّة ؛ إذ يشترط فيهما أن يكونا متطابقين في الجنس ، والعدد والعلامة الإعرابيَّة . ولم يُشترط ذلك في التَّعيين (التعريف والتنكير)، إذ قد يتفقان أو يختلفان ، ولكن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وهذا ما نصَّ عليه جمهور النحويين فـ

((حقُّ المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة ... وإنَّما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة ؛ لأنَّه لا فائدة فيه ... فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة ، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ ، وأن تكون النكرة الخبر)) [١٨] .

وممَّا جاء ما ظاهره أنَّ المبتدأ نكرة ، قراءة الرَّفع لكلمة (قتالٌ) من قوله تعالى : ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ** ﴾[١٩].فقراءة الرَّفع شاذة[٢٠]. وقد حاول النحويون تحليل هذه القراءة بما يسوّغ جواز الابتداء بالنكرة ، فذكروا أنَّ (قتالٌ) خبر لمبتدأ محذوف مسبوق بهمزة الاستفهام ، على تقدير : أجائزٌ قتالٌ فيه ؟ [٢١] . ولكن الرَّفع في (قتال) عند النحاس ((غامض في العربية ، والمعنى : يسألونك عن الشهر الحرام أجائزٌ قتالٌ فيه ، فقوله : يسألونك يدلُّ على الاستفهام))[٢٢]. ويرى أبو حيان الأندلسيّ أنّ (قتال) مبتدأ ، وإنَّما سوّغ جواز الابتداء فيه ، وهو نكرة ؛ لنية همزة الاستفهام ؛ أي : أقتالٌ فيه ؟ [٢٣]. ومثل هذا التَّحليل نلمسه أيضًا عند العُكبريّ في مناقشته لبيت الطغرائيّ[٢٤] :[البسيط]

فَــلَا صَدِيــقٌ إليــــهِ مُشْتَـكَـــــى حَـــزَنـــي

وَلا أنيـــــسٌ إليـــهِ مُنْتَهـــى جَـــذَلـــــي

قائلًا: ((صديق ، جاز الابتداء به ؛ لاعتماده على حرفي النَّفي))[٢٥]. وقد أفاد النحويون من هذه القرينة في التَّحليل النَّحوي بشكل واسع ، ويظهر ذلك جليًا في تحليلهم لقوله تعالى:﴿ **إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ** ﴾[٢٦].فثمة مخالفة في المطابقة وقعت بين لفظتي (خاضعين) و(الأعناق) وهي مخالفة في النَّوع ؛ إذ أخبر بلفظ المذكر(خاضعين)عن المؤنث(الأعناق)[٢٧] وأصل الكلام على نحو ما يرى الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) : ((فظلوا لها خاضعين فأقحمت (الأعناق) ؛ لبيان موضع الخضوع ، وترك الكلام على أصله كقولهم : ذهبت أهل اليمامة))[٢٨].أمَّا العُكبريّ فقد ذكر أربعة آراء في تذكير خاضعين وعدم مطابقتها لـ (الأعناق) ، وهي :

الأوَّل : ((إنَّ المراد بـ (الأعناق) عظماؤهم)) [٢٩]. شبهوا بالأعناق كما يقال : هم الرؤوس والنواصي[٣٠]. فتكون الأعناق هنا بمنزلة قولك : ظلت رؤوس القوم وكبراؤهم لها خاضعين[٣١].

والثاني :((أنه أراد أصحاب أعناقهم))[٣٢]. على حذف المضاف (أصحاب) والتقدير : أصحاب أعناقهم ، وهو تقدير ركيك عند الآلوسي لإضافة (أعناقهم) إلى ضميرهم [٣٣] .

والثالث : أنّ الأعناق ((جمع عنق من النَّاس ، وهم الجماعة ، وليس المراد الرقاب)) [٣٤] . قال الخليل : إنَّ المراد بأعناقهم ((جماعاتهم ، ولو كانت (الأعناق) خاصة لكانت (خاضعة) و (خاضعات) . ومن قال : هي الأعناق ، والمعنى على الرجال ، ردّ نون (خاضعين) على أسمائهم المضمرة ، وتقول : جاء القوم ... عُنُقًا عُنُقاً إذا جاؤوا فِرَقًا ، ويجمع على الأعناق))[٣٥].

والرابع : ((أنَّه لمَّا أضاف الأعناق إلى المذكر وكانت متصلة بهم في الخِلقة أجرى عليها حُكمَهم))[٣٦]. فالأعناق قد اكتسبت التَّذكير وصفة العقلاء من المضاف إليه فأخبر عنها بجمع العُقلاء ، قال أبو عبيدة :((زعم يونس عن أبي عمرو أنّ خاضعين ليس من صفة الأعناق ، وإنَّما هي من صفة الكناية عن القوم التي في آخر الأعناق فكأنَّه في التمثيل : فظلت أعناق القوم في موضع (هم) والعرب قد تترك الخبر عن الأول ، وتجعل الخبر للآخر منهما))[٣٧].

وهنا تتضح أهمية المطابقة في التَّحليل النَّحويّ عند العُكبريّ ، فقد لجأ إلى التأويل بالحمل على المعنى عندما جاء الخبر (خاضعين) بلفظ المذكر وهو يخبر عن مؤنث هي (الأعناق).

ومن ملامح النَّحو الوظيفيّ اعتماد التأويل في تفسير الظاهرة النَّحويَّة في حديث الرَّسول (صلى الله عليه وآله وسلَّم) : ((خير يوم تحتجمون فيه سبع عشرة ، وتسع عشرة ، وإحدى وعشرون))[٣٨] ، فإنَّ :(سبعَ عشرة) وما بعده جُعِل مؤنثًا ، والظَّاهر يوجب كونه مذكرًا ؛ لأنّه خبر عن(يوم) ، والوجه في تأنيثه ،((أنَّه حمله على الليل ؛ لأنَّ التأريخ به يقع ، واليوم تبع ؛ ولهذا قال: إحدى على معنى الليلة وفيه وجه ثانٍ، وهو أن يُريد باليوم الوقت ـــ ليلًا كان أو نهارًا ـــ كما يقال : يوم الجمل ويوم الفجار، ويوم بدر، ثم أُنث على أصل التأريخ ومن ذلك قوله تعالى:﴿**وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ**﴾[٣٩] ،لا يريد به النَّهار دون الليل، ومنه قول الشاعر[٤٠]:

يا حبَّذا العَـــــرصَـــــاتُ يـــــَـــــو

مـــــًـــــا في ليـــــالٍ مُـــقْـــــمِـــــرات

واليوم لا يكون في الليالـــي إلّا إذا أردت به الوقت، وفيه وجه ثالث ، وهو أن يكون أراد:يوم سبع عشرة ، ويوم تسع عشرة ، فحذف المضاف ، ومثله قوله (صلى الله عليه [وآله] وسلَّم) :((من صامَ رمضانَ وأتبعه بستٍ من شوال))[٤١] أي: بأيام ستِّ ليالٍ))[٤٢] . وممَّا وُظفه النَّحويون في هذا الميدان مبدأ الإستدلال على تحليلهم النَّحوي على نحو ما نلحظه في مسألة عدم المطابقة بين المبتدأ والخبر في العدد عند تحليل بيت الشنفرى[٤٣] :[الطويل]

وأصْبَحَ عنّي بالغُمَيْصاءَ جالِسًا

فريقـــانِ : مَسْـــــــؤُولٌ وآخَـــرُ يَـسْـــألُ

فـ (جالسًـا) خبـر (أصـبح) مقـدم علـى اسـمها (فريقـان) ولـم يثنـه اكتفـاءً بأحـد الشـيئين عـن صاحبه[٤٤].مستدلين على ذلك بما جاء في كلام العرب ، نحو قول الشاعر[٤٥]:[الكامل]

فكأنَّ في العينـــينِ حَبَّ قَرَنْفُـــلِ

أو سُنْـــبـــلًا كُـحِـــلَتْ به فـــــانهلَّـــتِ .

يريد: كحلتا [٤٦].

ومن ذلك أيضًا تحليله لإفراد (سواء) في قوله (صلى الله عليه وآله وسلَّم): ((فإن كانوا في القراءةِ سواء))[٤٧].مستدلًا بعدم جواز تثنية المصدر أو جمعه على نحو ما قاله النحويون[٤٨] ، فذكر أنَّ:((سواء : خبر كان ... وأُفرِد سواء ؛لأنَّه مصدر والمصدر لا يُثنى ولا يُجمع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **لَيسُوا سَوَاء** ﴾[٤٩]، وقوله ﴿ **فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ** ﴾[٥٠] ،والتقدير: مستوين و مستويات))[٥١].

ب. المطابقة في الجملة الفعليَّـــة :

الجملة الفعليَّة هي الجملة التي يقوم فيها الفعل المبني للمعلوم أو للمجهول بدور المسند ، والفاعل أو نائبه بدور المسند إليه ، ويكون الإسناد الفعليّ هو القرينة الكبرى التي تربط الفعل بالفاعل ، وتجعل الفاعل هو الذي يقوم بالفعل ، أو يتصف به وصلة الفعل بالفاعل تعتمد أساسًا على قرينة المطابقة [٥٢].

وعدم المطابقة تحصل في بعض السِّياقات التركيبيَّة بفعل اختلاف دلالة الفعل وهذا ما أدرجه النَّحويون ضمن تحليلهم الشَّكليّ لوصف العلاقات اللفظيَّة في التَّركيب الفعليّ ، من ذلك تأنيث الفعل لمطابقة الفاعل المؤنث ، قال العُكبريّ:((إنّ الفاعل لا يخلو من أن يكون مؤنثًا حقيقيًا ، أو غير حقيقي ، فإن كان حقيقيًا ، والفعل قبله ، ولا فصل بينهما فلا بدَّ من اتصال (تاء) التأنيث بالفعل ، وهذه التاء غير دالة على تأنيث الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يؤنث ، ولو كان لتأنيث الفعل لوجب أن تقول : قامتْ زيدٌ وأنت تريد رجلًا ، وإنَّما (التاء) حرف تدلُّ على تأنيث الفاعل))[٥٣]. وذكر أنّ قولهم ما خرجَ إلّا هندٌ ((إثبات التاء فيه أحسن ، وحذف التاء محمول على المعنى ، وذلك لا يمنع من كون هند فاعلًا ، وإنَّما هو شيء يتعلق بالمعنى لا بالإعراب)) [٥٤].

وممَّا تظهر فيه عدم المطابقة في النَّوع بين الفعل والفاعل قوله تعالى : ﴿ **وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ** ﴾[٥٥]. ففي حذف التاء ثلاثة أوجه :

الأول : إنَّه فصل بين الفعل والفاعل بالمفعول (الذين ظلموا) ، فقامت التفرقة مقام التأنيث[٥٦] .

الثاني : إنّ (الصَّيحة) مؤنث غير حقيقي[٥٧] .

الثالث : حمل لفظ (الصيحة) على المعنى ؛ لأنَّها بمعنى (الصَّياح)[٥٨]. والصِّياح مصدر ، فيصح معه التذكير[٥٩] .

ويرى السهيليّ (ت٥٨١ه) أنّ التاء حذفت من الفعل ؛ لأنّ الصَّيحة هنا بمعنى العذاب والخزي إذ كانت منتظمة بقوله : ﴿**وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ** ﴾[٦٠] ، فقويَّ التذكير[٦١]. ويبدو أنّ كلًا من التَّذكير والتَّأنيث حسنان وإن كان التَّذكير أولى من التأنيث؛ لأنَّه أخف بحذف حرف منه [٦٢] .

ويمكن أن نستدل على ذلك أيضًا في تحليل الحديث المروي عن حُذيفة بن أُسيد(حديث المعراج) : ((لو صلّى رسول الله (صلى الله عليه [وآله] وسلَّم) لكُتِب عليكم صلاةٌ فيه كما كُتِب عليكم صلاةٌ في البيتِ العتيق))[٦٣] .

فـ (كُتِبَ) جاءت في الموضعين بغير تاء ، وحجة ذلك : أنّ تأنيث الصلاة غير حقيقي فيجوز تذكير الفعل وتأنيثه [٦٤] . وقد يذهب أغلب النَّحويين في تحليلاتهم إلى جواز ترك التَّطابق في الشّعر ، على نحو ما جاء في قول الأعشى[٦٥] :[المتقارب]

فإمَّـــا تَـــرينـــي وَلـــي لِمَّـــةٌ

فـــإنَّ الحَـــوَادِثَ أَودَى بِهَـــــــــا

فظاهر البيت يقتضي تأنيث الفعل (أودى) ليُطابق اسم (إنَّ) المؤنث إلا أنَّ الوزن الشَّعريّ يحول دون ذلك ((أي:أودت ، فجاز ذلك لمَّا كان الحوادث والحدثان بمعنى، والجمع هنا للجنس ، والمفرد جنس فإن قيل:لو قال : أودت لاستقام الوزن ، قيل: نعم، لكن يلزم منه حذف الردف والقافية مردفة))[٦٦]. وبهذا علل النحويون عدم المطابقة في بيت الأعشى ؛ إذ يجوز ترك التاء في الفعل إذا كان التأنيث مجازيًا ، ولأنَّ الحوادث جمع حَدثٍ فليس بين جمعه و واحده إلا الهاء[٦٧].

وإذا كان عدم المطابقة في النَّوع بين المسند والمسند إليه في التَّركيب الفعليّ جائزًا في حالة كون الفاعل مؤنثًا والفعل خاليًا من علامة التأنيث ، فإنّ تأنيث المذكر ؛ أي الفعل الذي فاعله مذكرًا ، ضعيف ؛ لأنَّ فيه ترك الأصل إلى الفرع [٦٨]. فما جاء على ذلك ذهب النحويون في تحليله على حمله على المعنى، أو التأويل .

فعلى الحمل على المعنى قراءة بعض القُـــــرَّاء[٦٩]: ﴿ **يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ** ﴾[٧٠] بالتاء فذكروا أنَّ الفعل أُنِّثَ والفاعل (بعض) ؛ لأنّ بعضُ السَّيارةِ ، سيارةٌ ، وهذا ما قال به الزجاج (ت٣١١هـ) والنَّحاس[٧١]. فعندما أُضيفت (السَّيارة) إلى(بعض) اكتسبت التأنيث ، والمضاف يكتسب أحكام المضاف إليه ، قال سيبويه :((إنَّما أُنث بعض ؛ لأنَّه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه))[٧٢].

أمَّا التأويل ، فقد وظَّف أيضًا في التحليل النَّحويّ لبيت جرير[٧٣]: [الكامل]

لَمَّـــــا أتَـــى خَـبـــرُ الزُبـيرِ تواضـــعَتْ

سُـــوُرُ المَـــدينـــةِ والجِـبـــالُ الخُـــــشـَـــــــعُ

ففي تأنيث الفعل (تواضعت) جوابان: ((أحدهما : أنه ذهب بالسُّور مذهب الجدران . والثاني : أنَّه لمَّا أضافه إلى المؤنث جعل له حكمه كما قال تعالى : ﴿ **مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا** ﴾[٧٤] ، فأنث العشرَ ، والأمثال مذكرة ، ولكن أضيفت إلى ضمير الحسنة))[٧٥]. وعند غيره أنّ (عشرًا) أُنث وإنْ كان مضافًا إلى جمع (الأمثال) الذي مفرده (مَثَل) وهو مذكر مراعاة للموصوف المحذوف ، الذي مفرده مؤنث والكلام عليه : فله عشر حسنات أمثالها[٧٦] .

وباختلاف أحرف المضارعة يختلف الفاعل المراد له مطابقة الفعل معه في النَّوع من ذلك توجيهم لأوجه القراءة الواردة في(يكفر) من قوله تعالى:﴿ **إن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** ﴾[٧٧]. فقد قُرئت (يكفر) بثلاث قراءات مختلفة في أحرف المضارعة وهي: نُكفِّر ، ويُكفِّر ، وتُكَفِّر[٧٨].

فعلى قراءة (نُكفِّر) يطابقه فاعل جمع (نحن) ، قال العُكبريّ: ((يقرأ بالنون على إسناد الفعل إلى الله عزّ وجلّ))[٧٩] ، فهو ضمير لله تعالى وقد جاء بلفظ الجمع ثم أفرد، على نحو ما نلحظه في سورة الإسراء ، فقد أتى بلفظ الإفراد ثم جمع في قوله تعالى : ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾[٨٠] ، ثمَّ قال: ﴿ **الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا** ﴾ ، والذي يبدو أنَّ في عودة الضَّمير(نُكفِّر) إلى الله دلالة على التعظيم، فهو المتكلم ولكن بصيغة الجمع.

أمَّا إذا كان الفعل بالياء (يُكفِّر) فيطابقه فاعل مفرد غائب يعود على (الله)[٨١] فيكون على هذه القراءة اتساق بين قراءة (يُكفِّر) وما بعدها من التَّركيب النَّحويّ الذي جاء بلفظ الإفراد. وثمة قراءة أخرى ذكرها الزمخشريّ والعُكبريّ وهي (تُكفِّر) فيكون الفاعلُ المطابقُ لهذا الفعل مؤنثًا غائبًا ؛ أي أنَّ الفعل مسند إلى ضمير الصَّدقة[٨٢].

أمَّا التَّطابق العدَّدي بين الفعل والفاعل ، فلم يكن شرطًا أساسًا عند جمهور النحاة فإذا أُسند الفعل إلى فاعل مثنى أو مجموع وجب تجريد الفعل من علامة التثنية أو الجمع ، اكتفاءً بدلالة الفعل الظاهر على العدد عن إلحاق علامة التثنية أو الجمع[٨٣].

وقد تحدث المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد على لغة قليلة عُرفت بلغة (أكلوني البراغيث)، وهي لغة لا يقاس عليها ، فكان موقف النحاة إزاء ما جاء في التراكيب اللغويَّة من مثل هذه اللُّغة أنْ خرّجوها على أوجه عدة [٨٤].من ذلك توجيه ما أُشكل من الحديث الذي رواه جابر الأنصاريّ الذي قائلًا:((منْ كُنَّ له ثلاثُ بناتٍ))[٨٥] .

فإنّ الوجه أن يقال: ((من كان له ، أومن كانت ، والوجه في الرّواية المشهورة أنَّه جعل النّون علامة مجردة للجمع ، وليست اسمًا مضمرًا ، كما أنّ تاء التأنيث في قولك : قامتْ وقعدتْ هند علامة لا اسم ، وقد ورد عنهم ذلك ، قال الشاعر[٨٦] :

يَلُومُونَني في اشْتِـــــراءِ النَّخـــــيـ

ـــــــــــلِ قَومِـي وكلُّهُـــــــم ألـــــــوَمُ

وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ **فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ اللّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ** ﴾ [٨٧] و ﴿ **وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ** ﴾[٨٨] في أحد الوجهين . وقيل : النّون اسم مضمر ، وهو فاعل ، وثلاث بدل منه ، ومن هذا قولهم: أكلوني البراغيث))[٨٩].

وإذا ما وقفنا على تحليل وجه التطابق بين الفعل والفاعل فيما استشهد به من الآي الكريم من قوله تعالى:﴿**ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُون** ﴾[٩٠] ، للحظنا اعتمادهم أكثر من وجه في التَّحليل لمثل هذا النَّوع من المطابقة وهذه الأوجه هي[٩١] :

الأوَّل : كثيرٌ ، خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : العمي والصم كثيرٌ، وهو الأرجح عنده .

والثاني: قيل: هو مبتدأ والجملة قبله خبر، وهو ضعيف؛ لأنّ الفعل قد وقع في موضعه فلا يُنْوَى به غيره .

الثالث : قيل :هو بدل من ضمير الفاعل في صمّوا .

الرابع : قيل: (الواو) علامة جمع الاسم، و(كثير) فاعل صمّوا.

ولم يختلف تحليله لقوله تعالى : ﴿**وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ** ﴾[٩٢] عن التَّحليل السَّابق[٩٣] .

وممَّا حدثت فيه المخالفة بين المسند والمسند إليه وعدم تطابقهما في العدد الحديث المروي عن النبي محمَّد (صلى الله عليه وآله وسلَّم) ، إذ قال : ((فلو كُنت بِرُمَيْلَةِ مِصْرَ لأَرَيْتُكُمْ قُبُورَهُمَا))[٩٤] . فالقياس أن يقال : قبريهما ؛ لأنَّه يشير إلى ملكين اثنين لا جماعة[٩٥] ، وهو يميل في تحليله لوجه المخالفة إلى التأويل على حمل الظَّواهر اللُّغويَّة على غير الظَّاهر ؛ للتوفيق بين أساليب اللُّغة ، وقواعد النحو . لذلك يُعَلَل العدول إلى الجمع إمَّا لأنَّ: ((التثنية جمع ، وإمَّا لأنَّه جمع كلّ ناحية من نواحي القبر قبرًا ، كما قال امرؤ القيس[٩٦] :

يَـــــزِلُّ الغـــــلامُ الخِـــــفّ عن صَهَـــــواتِـــــهِ

ويُلـــــوى بأثـــــوَابِ العَنِيف المُثـــــقـــــل

فقال : صهوات ، وليس للفرس إلا صهوة واحدة))[٩٧].

٢ ــ المطابقة بين النعت والمنعوت :

ينقسم النَّعت في العربيَّة على قسمين: نعت حقيقيّ ، وآخر سببيّ ، وصور المطابقة تختلف ما بين هذين النَّوعين ، فالنَّعت الحقيقيّ يلزم مطابقة منعوته في العلامة الإعرابيَّة، والتَّعيين ، والنَّوع ، والعدد ، أمَّا النَّعت السَّببيّ فيطابق منعوته في العلامة الإعرابيَّة ، والتَّعيين ، ويطابق معموله في النَّوع[٩٨] .

وقد اتخذ النحويون من عدم المطابقة بين النعت والمنعوت في النوع قرينة على إيضاح المعنى ، ففي قوله تعالى : ﴿ **وَاذْكُرُواْ اللّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ** ﴾[٩٩].يُلحظ أنّ النَّعت (معدودات) قد جاء بصيغة جمع المؤنث السَّالم عن المنعوت (أيام) الذي هو جمع تكسير، مذكر غير حقيقيّ ، وقد وضحوا عدم التَّطابق هذا بقولهم :((إنْ قيل: الأيام واحدها يوم ، والمعدودات واحدها معدودة ، واليوم لا يوصف بمعدودة ؛ لأنَّ الصِّفة هنا مؤنثة والموصوف مذكر؛ وإنَّما الوجه أن يُقال : أيام معدودة فتصف الجمع بالمؤنث والجواب أنَّه أجرى معدودات على لفظ أيام ، وقابل الجمع بالجمع مجازًا ، والأصل معدودة ، كما قال :﴿**وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً** ﴾[١٠٠]))[١٠١] .

وقد يُفَسَّر عدم المطابقة بين النعت والمنعوت في العلامة الإعرابيَّة بالحمل على اللَّفظ والمعنى ، وهذا ما يُلحظ في توجيه النَّعت الوارد في قوله تعالى: ﴿ **وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ** ﴾[١٠٢] فـ (محيط) نعت لـ (عذابَ يومٍ) وجاء مجرورًا ؛ لمجاورته (يوم) ، والقياس يقتضي النَّصب ، قال: ((محيط ، نعت ليوم في اللَّفظ ، وللعذاب في المعنى))[١٠٣]. وقد اتسع القرطبيّ (ت٦٧١هـ) في إيضاحه لوجه عدم المطابقة قائلًا :((وصف اليوم بالإحاطة وأراد وصف ذلك اليوم بالإحاطة بهم فإنَّ يوم العذاب إذا أحاط بهم فقد أحاط العذاب بهم وهو كقولك : يوم شديد أي : شديدٌ حرّه))[١٠٤] .

كثيراً ما يؤكد النحويون على ضرورة المطابقة في النَّوع بين النَّعت والمنعوت ، ولكن ربَّ مسوّغ في سّياق النَّص يمكن الاعتماد عليه في تحليل عدم المطابقة بين النَّعت والمنعوت ، وهذا ما نقف عليه في توجيههم للحديث المروي عن أبي ذر (رضوان الله عليه) الذي قال فيه:((ليلة عرج به جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيمانًا))[١٠٥]. فـ (الطَّست) مؤنث وقد نعت بـ (ممتلئ) وهو مذكر والذي سوغ عدم المطابقة هنا هو أنَّ ((الطَّست مؤنث ، ولكنه غير حقيقيّ، فيجوز تذكير صفته حملًا على معنى الإناء))[١٠٦]. ويرى العسقلانيّ (ت ٨٢٥ه) أنَّ ممتلئ وقع بلفظ المذكر ((باعتبار الإناء والتَّأنيث باعتبار الطَّست لأنّها مؤنثة))[١٠٧]. أي إنَّ التَّذكير جاء مطابقًا لمعنى الإناء لا للفظ الطَّست لأنَّها مؤنثة .

٣ ــ المطابقة بين الضَّمير ومرجعه :

يُعدُّ الضَّمير من الأسماء المبهمة التي تحتاج إلى مُفَسِّر يبين ما يراد به ويرفع الإبهام عنه ، والضَّمائر في العربيَّة ثلاثة أقسام: ضمير المتكلم، وضمير المخاطب وضمير الغائب ، وليست كلّ هذه الضَّمائر بحاجة إلى مُفَسِّر ، فضمير المتكلم والمخاطب يتعين مدلولهما بحضور صاحبه بنفسه وقت الكلام ، أو بمشاهدته ، أمَّا ضمير الغائب فيحتاج إلى ما يفسّره ، وهذا المفسَّر يكون في الغالب اسمًا ظاهرًا مقدمًا على ضميره [١٠٨]. ولا بدَّ لهذا الضمير من مطابقة مرجعه في العدد، والنَّوع ((فالأسماء تحيل إلى مسمياتها وفق علاقة دلالية تطابقيّة بين خصائص المحيل والمحال إليه، والعنصر الإحالي لا يملك في اللُّغة دلالة مستقلة ، وإنَّما يتضمنها خلال عودته على عنصر نصيّ مذكور في الخطاب))[١٠٩] .

ومن ملامح النَحو الوظيفيّ في مقولاتهم تحليلهم لوجه المطابقة بين الضَّمير ومرجعه ما جاء في التوجيه النحويّ لبيت الشنفرى [١١٠]:[الطويل]

هَمَمْتُ وهَمَّتْ وابتَدَرْنَا وأسْدَلَتْ

وشَمَّرَ مِنِّي فارِطٌ مُتَمَهِّلُ

فالعنصر الإحاليّ للضمير في (همَّت) يعود على مرجعية داخليَّة تتمثل في كلمة (القطا) في البيت السَّابق لهذا البيت ، وهو[١١١]:

*وتَشْرَبُ أسارى القَطا الكَدْر بَعْدَمَا *

وهذا ما عبّر عنه العُكبريّ بقوله : ((هَمَّتْ ، الضَّمير يعود على (القطا) والمعنى إنّي وإياها قصدنا الورد إلّا إنّي سبقتها إليه)) [١١٢].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في مبحث (التوكيد بكلا وكلتا) فقد لحظ النحويون أنَّه إذا أُخبِرَ عنهما جاز أن يرجع الضَّمير إليهما بلفظ المفرد نحو قوله تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾[١١٣] . فلم يقل : آتتا ، ومن قال مثل ذلك حمله على المعنى ؛ أي : إنّ عود الضَّمير المثنى إليهما يكون على المعنى ، والإفراد على اللفظ [١١٤].

وربَّما يكون لعدم المطابقة بين الضَّمير ومرجعه في النَّوع ما يسوّغه ، على نحو ما جاء في قول الشَّاعر[١١٥]: [المتقارب]

هوِّنْ عَلَيْكَ فإنّ الأمُورَ بكفِّ الإلهِ مَقاديرُها

فليسَ بآتيكَ مَنْهيُّها ولا قاصرٌ عَنْكَ مَأمُورهَا

يلحظ أنّ الضَّمير في (مأمورها)هو((للمنهي؛ لأنَّ المنهي أمر من جملة الأمور وأنّث الضَّمير؛ لأنَّ المنهي مضاف إلى مؤنث فيجوز تأنيث ضميره كما قالوا : ذهبت بعض أصابعه... والتقدير: ولا يقصر عنك مأمور المنهيات))[١١٦].

ومن ملامح عنايتهم بمطابقة الضَّمير تحليلهم للحديث المروي عن الحارث بن حسَّان البكريّ الذي قال فيه: ((فمرّت به سحابانِ سودٌ فنودي منها))[١١٧]. فقد أعاد الضَّمير بعد الجمع على لفظ المفرد ، فـ ((السّحاب ، المفرد يكون واحدًا وجمعًا ، ويُذكر ويُؤنث ، قال الله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً** ﴾[١١٨] فجاء بـ (ثقال) على الجمع ثم أعاد الضَّمير إليه على لفظ الواحد في قوله:(فسقناه) وقال : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ** ﴾ [١١٩]. فـ (بين) تقتضي الجمع ثم جعل الضَّمير مذكرًا ، ففي هذا الحديث ثنّى (السحاب) فقد استعمله على الإفراد ويجوز أن يكون الواحد جمعًا ثم ثنّى كما قالوا : إبلان ؛ كأنَّه قال : قطيعان من الإبل فعلى هذا يكون قوله (سود) حملًا على الجمع ، وقد يُقال : سحابة وسحاب ، مثل : تمرة وتمر ، فيكون جنسًا فيجيئ الجمع على معناه))[١٢٠] .

الهوامش

(١) ينظر : التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات ، ٢١ ـــ ٢٣.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧.

(٣) لسان العرب : ١٠ / ٢٠٩ (طبق) ؛ وينظر : تهذيب اللغة : ٩ /٣٠ ، ٣٢ ؛ وتاج العروس: ٢٦ / ٦١ (طبق).

(٤) كتاب سيبويه : ٢ / ١٢٨ ، وينظر : ٢ / ٣٦٣ منه.

(٥) الحج : ٤٦ .

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٤٦٧ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٨١١ .

(٨) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٩٧/١

(٩) ينظر : مبادئ اللسانيات ، : ٢٨٩ .

(١٠) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٣ .

(١١) ينظر : المعنى وظلال المعنى : ٣٣٦ .

(١٢) مقالات في اللغة والأدب : ١ / ٣٥٧ .

(١٣) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : ٢٥٤ .

(١٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٠ ، ٢١١ .

(١٥) ينظر : مناهج البحث في اللغة : ٢٠٤ .

(١٦) ينظر : المتبع في شرح اللمع : ١ / ٢٢٣ ؛ ومنهج العكبري في شرح الإيضاح : ٢٨٥/٢، والجملة العربيَّة مكوناتها ، أنواعها ، تحليلها ؛ د. محمد إبراهيم عبادة : ٣٣ ـــ ٤٤ .

(١٧) الوظائف الدلالية للجملة العربية ؛ د. محمد رزق : ٣٨ .

(١٨) الأصول في النحو؛ ابن السراج : ١ / ٥٩ ؛ وينظر : المتبع في شرح اللمع :١ / ٢٢٧ ، ٢٣٨، وشرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٣١ ؛ والأصول ، د. تمام حسان : ١٣٥ .

(١٩) البقرة : ٢١٧ .

(٢٠) ينظر : البحر المحيط: ١٥٤/٢.

(٢١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٧٤ .

(٢٢) إعراب القرآن : ١ / ٣٠٨ .

(٢٣) البحر المحيط : ٢ / ١٥٤ .

(٢٤) ديوانه :٥٤.

(٢٥) شرح لامية العجم : ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

(٢٦) الشعراء : ٤ .

(٢٧) ينظر : الكشاف :٣ / ٣٠٥ ؛ و جامع البيان :١٩ / ٥٩ .

(٢٨) الكشاف : ٣ / ٣٠٥ ، وينظر : كتاب سيبويه : ١ / ٥٣ .

(٢٩) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٩٩٣ .

(٣٠) ينظر : الكشاف : ٣ / ٣٠٦ .

(٣١) ينظر : معاني القرآن ، الفراء : ٢ / ٢٧٧ ، ومجاز القرآن : ٢ / ٨٣ .

(٣٢) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٩٩٣.

(٣٣) ينظر : روح المعاني : ١٩ / ٥٩ .

(٣٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩٩٣ .

(٣٥) العين : ١ / ١٦٨ . وينظر : معاني القرآن ، الفراء : ٢ / ٢٧٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه الزجاج : ٤ /٨٣ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٩٩٣ .

(٣٦) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٩٩٣ .

(٣٧) مجاز القرآن : ٢ / ٨٣ . وينظر : المقتضب ؛ المبرد : ٤ /١٩٩ ، والبرهان في علوم القرآن الزركشي: ٣ / ٣٦١ ، ٤ / ٢٩ .

(٣٨) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي:١١٨ ، وينظر الحديث في : كنز العمال : ١٠ / ٨

(٣٩) الأنفال : ١٦ .

(٤٠) البيت من مجزوء الكامل ، وهو بلا نسبة في لسان العرب : ١١٤/٥. (قمر) .

(٤١) مجمع الزوائد ؛ الهيثمي : ٣ / ٤٢٥ .

(٤٢) ينظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : ١١٨ ـــ ١١٩.

(٤٣) ديوانه : ٧٠.

(٤٤) ينظر : إعراب لامية الشنفرى : ١٢٩ ، وبلوغ الأرب في شرح لامية العرب : ٢١١ ــ ٢١٣ .

(٤٥) نُسب البيت لسلمى بن ربيعة في: نوادر أبي زيد :١٢١، وخزانة الأدب : ٣٦/٨ وبلا نسبة في : الصَّاحبي في فقه اللُّغة : ٢٤٩، ولسان العرب: ٧٠٣/١١ (هلل).

(٤٦) ينظر : إعراب لامية الشنفرى : ٤١١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٤١١ .

(٤٧) إعراب الحديث النبويّ : ٣٦٢. وينظر الحديث في : صحيح مسلم : ١/.٤٦٥

(٤٨) ينظر :اللمع في العربية ؛ ابن جني : ٤٩، وشرح ابن عقيل : ١٧٤/٢.

(٤٩) آل عمران : ١١٣.

(٥٠) فصلت : ١٠ .

(٥١) إعراب الحديث النبويّ : ٣٦٢.

(٥٢) ينظر : الوظائف الدلالية للجملة العربية : ٨٠ .

(٥٣) المتبع في شرح اللمع : ١ / ٢٤٦ .

(٥٤) التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٣١ ؛ وينظر : المتبع في شرح اللمع:١/ ٢٤٨ .

(٥٥) هود : ٦٧ .

(٥٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٧٠٥/٢.

(٥٧) ينظر :المصدر نفسه : ٢ / ٧٠٥ .

(٥٨) ينظر :المصدر نفسه : ٢ / ٧٠٥ .

(٥٩) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٣٦٨ .

(٦٠) هود : ٦٦ .

(٦١) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٣٦٨ .

(٦٢) ينظر : أسرار التكرار في القرآن : ١٠٩ .

(٦٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : ٧٦. وينظر الحديث : في مسند أحمد بن حنبل :٣٨٧/٥.

(٦٤) ينظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : ٨٥ ، وينظر : ٨٨ ، ١٣٢ منه.

(٦٥) ديوانه :٢٢١.

(٦٦) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ١٠٣ .

(٦٧) الأصول في النحو : ٤١٣/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ؛ أبو البركات الأنباري : ٧٦٤/٢ ـــ ٧٦٦

(٦٨) ينظر : كتاب سيبويه: ٥٣/١، والأصول في النحو : ٤٧٦/٣، والألفاظ المهموزة وعقود الهمز ؛ ابن جني: ٥٠، ومغني اللبيب : ٦٦٦/٢.

(٦٩) وهي قراءة الحسن ، ومجاهد ، وقتادة بالتاء (تلتقطه) ، ينظر :إعراب القراءات السبع وعللها؛ ابن خالويه:٣٠١/١ .

(٧٠) يوسف :١٠.

(٧١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه :٣/ ٩٤ ، وإعراب القرآن : ٢ / ٣١٦ .

(٧٢) كتاب سيبويه : ١ / ٥١ ، وينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٦٦٦ ـــ ٦٦٧ .

(٧٣) ديوانه : ٣/ ٩١٣.

(٧٤) الأنعام : ١٦٠ .

(٧٥) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٧٦) ينظر : المقتضب : ٢ / ١٤٩ ، والكشاف : ٢ / ٧٩ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٦١ .

(٧٧) البقرة : ٢٧١ .

(٧٨) قرأ ابن كثير وأبو عمرو(نُكفِّر) ، وقرأ ابن عامر وعاصم (يُكَفَّر). ينظر : السبعة في القراءات ؛ ابن مجاهد :١٩١، والحجة في القراءات السبع ؛ابن خالويه: ١٠٢.أمَّا قراءة (وتكفر) فقد ذكرها الزَّمخشريّ دون أن ينسبها لأحد. ينظر : الكشاف :٣٤٤/١.

(٧٩) التبيان في إعراب القرآن :٢٢١/١.

(٨٠) الإسراء : ١

(٨١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن:٢٢١/١.

(٨٢) ينظر : الكشاف :٣٤٤/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٢٢١/١ .

(٨٣) ينظر : كتاب سيبويه : ٢ /٣٨ ؛ واللمع : ٣١ ؛ والمتبع في شرح اللمع : ٢٤٤/١.

(٨٤) ينظر : كتاب سيبويه:١٩/١، ٧٨/١، ٤١/٢؛ ومغني اللبيب : ١ / ٤٧٨ ـــ ٤٧٩؛ وظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ؛ د. أحمد سليمان ياقوت : ٢٢١ .

(٨٥) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : ٤٥. وتمام الحديث في مسند أحمد بن حنبل : ٣ / ١٦٥ ((من كان له ثَلاَثُ بَنَاتٍ أو ثَلاَثُ أَخَوَاتٍ أتقى اللَّهَ عز وجل وَأَقَامَ عَلَيْهِنَّ كان معي في الْجَنَّةِ هَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الأَرْبَعِ)) . وينظر مثل هذا التحليل في : المتبع في شرح اللمع : ٢٤٥/١.

(٨٦) البيت من المتقارب للشاعر : أمية بن أبي الصلت ، ديوانه :١٣٨.

(٨٧) المائدة : ٧١ .

(٨٨) الأنبياء : ٣ .

(٨٩) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : ٤٥ ؛ وينظر : ١٠٨ منه ، وعقود الزبرجد؛ السيوطيّ: ٢٩١.

(٩٠) المائدة : ٧١ .

(٩١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٥٣ .

(٩٢) الأنبياء : ٣ .

(٩٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩١١ .

(٩٤) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : ١٢٩ ، والحديث في مسند أحمد بن حنبل : ١ / ٤٥١ . وهو يشير إلى مَلِكَين تزهدا فتركا ملكهما حتى دعا ربهما أن يميتهما فأماتهما جميعًا . ينظر : مجمع الزَّوائد الهيثميّ: ١٠ / ٢١٨.

(٩٥) ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبويّ : ١٢٩ .

(٩٦) ديوانه : ٢٠ ، والبيت من الطَّويل. ورواية الشطر في الديوان : يطيرُ الغلام الخِفَّ عن صَهَوَاتِه.

(٩٧) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : ١٤٥ .

(٩٨) ينظر : كتاب سيبويه : ١ / ٤٢١ ــ وما بعدها ، وشرح التسهيل؛ ابن مالك : ٣ / ٣٠٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٤٠٥ ، والتوابع في الجملة العربية ، محمد حماسة : ٤١ .

(٩٩) البقرة : ٢٠٣ .

(١٠٠) البقرة : ٨٠ .

(١٠١) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٦٥ .

(١٠٢) هود : ٨٤ .

(١٠٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧١١ ، وينظر : أضواء البيان : ١ / ٣٣٤ .

(١٠٤) الجامع لأحكام القرآن : ٩ / ٨٥ .

(١٠٥) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : ٦٢ ، وينظر الحديث في : صحيح البخاريّ :١٣٥/١.

(١٠٦) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ٦٢.

(١٠٧) فتح الباري ؛ العسقلانيّ : ٦ / ٣٠٨ .

(١٠٨) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٣٦٧ ، ١ / ٤٩٦ ، وارتشاف الضرب ؛ أبو حيان الأندلسيّ : ١ / ٩١١ وما بعدها، وشرح شذور الذهب ؛ ابن هشام الأنصاريّ : ١٧٥.

(١٠٩) لسانيات النص ؛ د. محمد خطابي : ١٧ .

(١١٠) ديوانه : ٦٦ .

(١١١) ينظر : ديوانه : ٦٦، وإعراب لامية الشنفرى : ١٠٥ .

(١١٢) إعراب لامية الشنفرى : ١٠٦ ــ ١٠٧ ، وينظر مثله : ١١٧ ، ١١٩ ، ١٣٥ .

([١١٣]) الكهف : ٣٣ .

([١١٤]) ينظر : المتبع في شرح اللمع: ٢ / ٤١٠ ــ ٤١١ .

([١١٥]) نُسب البيت للأعور الشني في: شرح شواهد المغني:٤٢٧/١، وبلا نسبة في : المقتضب: ١٩٦/٤، ومغني اللبيب: ٦٣٣/٢، وخزانة الأدب، البغداديّ : ١٦٣/١٠.

([١١٦]) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٤٣٤ ـــــ ٤٣٦ .

([١١٧]) إعراب الحديث النبوي : ١٩٦ . وينظر الحديث في: مسند أحمد : ٣ / ٤٨٢ .

([١١٨]) الأعراف : ٥٧ .

([١١٩]) النور : ٤٨ .

([١٢٠]) إعراب الحديث النبوي : ١٩٧ .

المصادر

- القرآن الكريم .
- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) تحقيق ودراسة : د. رجب عثمان محمَّد ، و د.رمضان عبد التَّوَّاب ، مكتبة الخانجيّ القاهرة ،(د.ت)
- أسرار التكرار في القرآن ، الكرماني ؛ محمود بن حمزة بن نصر(توفي في حدود سنة ٥٠٠ه) ، تحقيق : عبد القادر أحمد عطا ، ط٢، دار الاعتصام ، القاهرة ١٣٩٦ه.
- الأصول ، دراسة ابستمولوجية للفكر اللُّغويّ عند العرب ، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.
- الأصول في النَّحو ،ابن السَّراج ؛ أبو بكر محمَّد بن سهل البغداديّ (ت ٣١٦ه) تحقيق : د. عبد الحسين الفتليّ ، ط٣، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ١٩٨٨م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، الشَّنقيطيّ ؛ محمَّد الأمين بن المختار الجكني (ت١٣٩٣ه) ، تحقيق : مكتب البحوث والدّراسات ، دار الفكر للطباعة والنَّشر ، بيروت ،١٩٩٥م.
- إعراب الحديث النَّبوي ، أبو البقاء العُكبريّ ؛ ، تحقيق : عبد الآله نبهان ، ط٢ مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة ، دمشق، ١٩٨٦م.
- إعراب القراءات السَّبع وعللها ، ابن خالويه ؛ أبو عبد الله الحُسين بن أحمد النَّحويّ (٣٧٠ه)، تحقيق : د.عبد الرَّحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٩٩٢م.
- إعراب القرآن ، النَّحاس ؛ أبو جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل (ت٣٣٨ه) تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، ط٣، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م.
- إعراب لامية الشنفرى ، أبو البقاء العُكبريّ، تحقيق : محمَّد أديب عبد الواحد جمران ط١، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٤م.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النَّبويّ ، أبو البقاء العُكبريّ ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداويّ ، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتَّوزيع ، مصر ، القاهرة ١٩٩٩م.
- الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، ابن جني ؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢ه) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ط١، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٨م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،أبو البركات الأنباريّ تحقيق : محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق ،(د.ت).
- البحر المحيط ،أبو حيان الأندلسيّ ، تحقيق :الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، ط١، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، لبنان ٢٠٠١ م.
- البرهان في علوم القرآن ، الزركشيّ ؛ محمَّد بن بهادر بن عبد الله(٧٩٤ه) تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت، ١٣٩١ه.
- بلوغ الأرب في شرح لامية العرب (الزَّمخشريّ ، المبرد ، العُكبريّ) ابن زاكور الغربيّ ، ، ابن عطاء المصريّ) جمع وتحقيق : محمَّدعبد الحكيم القاضي ومحمَّد عبد الرزاق عرفان ،(د.ت).
- تاج العروس من جواهر القاموس ، الزَّبيديّ ؛ محمَّد مرتضى الحسينيّ (ت ١٢٠٥ه) ، تحقيق : مجموعة من المحققين، دار الهداية،(د.ت).
- التّبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العُكبريّ ، تحقيق: علي محمَّد البجاويّ مطبعة عيسى البابي الحلبي ، (د.ت).
- التَّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العُكبريّ ، تحقيق ودراسة : د. عبد الرَّحمن بن سليمان العُثيمين، ط١ ، الدَّار اللبنانيّة ، بيروت لبنان ، ٢٠١١م.
- التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، د. أحمد المتوكل، ط١ ، مكتبة دار الأمان، الرباط ، المملكة المغربية ، ٢٠٠٥م.
- تهذيب اللُّغة ، الأزهريّ ؛ أبو منصور محمَّد بن أحمد (ت٣٧٠ه) ، تحقيق : محمَّد عوض مرعب ، ط١، دار إحياء التُّراث العربيّ ، بيروت ، ٢٠٠١م.
- التَّوابع في الجملة العربيَّة ، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف ، مكتبة الزَّهراء ، القاهرة ١٩٩١م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبريّ؛ محمَّد بن يزيد بن خالد (٣١٠ه) دار الفكر ، بيروت ،١٤٠٥هـ.
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، عبد النَّبيّ بن عبد الرَّسول الأحمد نكري تحقيق :عرب عباراته، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠م.
- الجملة العربية ، مكوناتها ، أنواعها ، تحليلها ، د.محمَّد إبراهيم عبادة ،ط٤، مكتبة الآداب ،القاهرة ،٢٠٠٧م.
- الحجة في القراءات السَّبع ، ابن خالويه ؛ أبو عبد الله الحُسين بن أحمد (٣٧١ه) تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، ط٤، دار الشّروق، بيروت ، ١٤٠١ه.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ، البغداديّ ، عبد القادر بن عمر(١٠٩٣ه) ، تحقيق : د. محمّد نبيل طريفي ، ود. إميل بديع يعقوب ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١ ١٩٩٨م.
- ديوان الأعشى ، شرح وتعليق : محمَّد محمَّد حسين ، ط٧ ،مؤسسة الرّسالة بيروت ، ١٩٧٢م.
- ديوان امرئ القيس ، ضبطه وصححه : مصطفى عبد الشافيّ ، ط٥ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،٢٠٠٤م.
- ديوان أمَيَّة بن أبي الصَّلت ، تحقيق : د. سجيع جميل الجلبيّ ، ط١ ، دار صادر بيروت ، ١٩٩٨م.
- ديوان جرير بشرح محمَّد بن حبيب ، تحقيق : د.نعمان محمَّد أمين طه ،ط٣، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦م.
- ديوان الشنفرى، جمع وتحقيق : د. إميل بديع يعقوب، ط٢ ، دار الكتاب العربي بيروت ، ١٩٩٦م.
- ديوان الطَّغرائيّ ، ط١ ، مطبعة الجوائب ، قسطنطينيَّة ،١٣٠٠ه.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني ، الآلوسي ؛ أبو الفضل شهاب الدين السَّيد محمود البغداديّ (ت١٢٧٠ه)، دار إحياء التُّراث العربيّ بيروت،(د.ت).

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ؛ بهاء الدّين عبد الله بن عقيل المصريّ (٧٦٩ه) ، تحقيق : محمَّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، سوريا ١٩٨٥م.
- شرح التَّسهيل ؛ ابن مالك ؛ جمال الدّين مُحمَّد بن عبد الله الأندلسيّ (ت٦٢٧ه) تح: د.عبد الرَّحمن السَّيد ، ود.محمَّد بَدوي المختون ،ط١ ، دار هجر للطباعة والنَّشر ،مصر، ١٩٩٠م.
- شرح الرَّضي على الكافية ، الرضي الأستراباذي ؛ رضي الدِّين محمَّد بن الحسن (ت٦٨٦ه) ، تحقيق : يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس ، ١٩٧٨م .
- شرح شذور الذّهب ، ابن هشام الأنصاريّ ؛ تحقيق : عبد الغني النقر، الشَّركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ، ١٩٨٤م.
- شرح شواهد المغني ، السيوطيّ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، (د.ت).
- شرح لامية العجم ، أبو البقاء العُكبريّ ، دراسة وتحقيق : محمود محمَّد العامود‌يّ بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلاميَّة ، مج (١٠) ، العدد : (١) ،٢٠٠٢م.
- الصَّاحبي في فقه اللُّغة العربيَّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ؛ ، ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥ه) ، تحقيق : د. عمر فاروق الطَّباع ، ط١ مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٩٩٣م.
- صحيح البخاري ، البخاريّ ؛أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل الجعفي(ت٢٥٦ه) تحقيق : د.مصطفى ديب البغا ، ط٣، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم ،مسلم بن الجاج النيسابوريّ (ت٢٦١ه)، تحقيق : محمَّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التُّراث العربيّ ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت).
- ظاهرة الإعراب في النَّحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، د. أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٤م.
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النَّبويّ ، جلال الدِّين السّيوطيّ ، تحقيق : د. سلمان القضاة ، دار إنجيل ، بيروت ، ١٩٩٤م، (د.ط).
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق :د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال (د.ت)
- فتح الباري شرح صحيح البخاريّ ، العسقلاني ؛ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢ه) ، تحقيق : محب الدِّين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت ،(د.ت).
- كتاب سيبويه، سيبويه ؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠ه) ، تحقيق : د. عبد السَّلام محمَّد هارون ، ط١ ، دار الجبل ، بيروت، (د.ت) .
- الكشاف عن حقائق التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزَّمخشريّ تحقيق: عبد الرَّزاق المهدي ، دار إحياء التُّراث العربيّ ، بيروت ،(د.ت).
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، علاء الدّين علي المتقي بن حسام الدّين الهنديّ (ت٩٧٥ه) ، تحقيق : محمود عمر الدّمياطيّ ، ط١ ، دار الكتب العلميّة بيروت ، ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العُكبريّ ، تحقيق : د. عبد الإله النَّبهان ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٥م.
- لسان العرب ، ابن منظور ؛ محمَّد بن مكرم المصريّ (٧١١ه) ، ط١ ، دار صادر، بيروت ، (د.ت).
- لسانيات النَّص ،مدخل إلى إنسجام الخطاب ، د. محمَّد خطابي ، ط١ ، المركز الثقافي العربيّ ، بيروت ، ١٩٩١م.
- اللُّغة العربيّة معناها ومبناها ، د. تمام حسّان ،الهيأة المصرية العامَّة للكتاب مصر ، ١٩٧٣م.

- اللمع في العربيَّة ، ابن جني ،تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثَّقافيَّة ، الكويت ،(د.ط) ، (د.ت).
- مبادئ اللسانيات ، د. أحمد محمَّد قدور ، ط١، الدَّار العربيَّة ، بيروت ، لبنان ٢٠١١م.
- المتبع في شرح اللمع ، أبو البقاء العُكبريّ ، تحقيق : د. عبد الحميد حمد محمَّد الزَّويّ ، ط١ ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن ؛ أبو عبيدة ؛ معمَّر بن المثنى التميميّ (ت٢١٠ه)، تحقيق : محمَّد فؤاد سزكين ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٦٢م.
- مجمع الزَّوائد ومنبع الفوائد ، الهيثميّ ؛ علي بن أبي بكر(ت٨٠٧ه) ، دار الرَّيان دار الكتاب العربيّ ، القاهرة ، بيروت ، ١٤٠٧ه.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشَّيبانيّ(ت٢١٤ه) مؤسسة قرطبة ، مصر، (د.ت).
- معاني القرآن ، الفراء ؛ يحيى بن زياد (٢٠٧ه) ، نجاتي ، ومحمَّد علي النَّجار ، تحقق الجزء الثاني : محمَّد علي النَّجار.
- معاني القرآن وإعرابه ؛ الزَّجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٣١١ه) ، تحقيق : د.عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م.
- المعنى وظلال المعنى ، د.محمَّد محمَّد يونس علي ، ط٢ ، دار المدار الإسلاميّ ليبيا، ٢٠٠٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار الصَّدق للطباعة والنَّشر ، (د.ت).
- مقالات في اللُّغة والأدب ، د. تمام حسَّان ، ط١، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٥
- المقتضب ، المبرد ؛ أبو العباس محمَّد بن يزيد (٢٥٨ه) ، تحقيق : محمَّد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت، (د. ت).
- مناهج البحث في اللُّغة ، د. تمَّام حسَّان ، مكتبة الأنجلو المصريَّة ، ١٩٨٩م.
- منهج العُكبريّ في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسيّ ، دراسة وتحقيق يحيى مير علي ،اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة ، جامعة دمشق ١٩٩٢م.
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، د. نوزاد حسن أحمد ، ط١، دار دجلة عمَّان ، الأردن ، ٢٠٠٧م.
- النَّوادر في اللُّغة ؛ أبو زيد الأنصاريّ ؛ سعيد بن أوس بن ثابت (ت٢١٥ه) المطبعة الكاثوليكيَّة ، بيروت،١٨٩٤م.
- الوظائف الدلاليَّة للجملة العربيَّة ، دراسة لعلاقات العمل النَّحويّ بين النَّظريَّة والتَّطبيق ، د. محمَّد رزق شُعير ، ط١، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٢٨ه.